

الاسم	الاقامة	مدة الحبس	الحكم
الاسم	الاقامة	مدة الحبس	الحكم
عبد الله احمد محمد	عمان - جبل النصر	٢٥٠	٥
محمد خليل فهد الجعيري	الخليل	٢٥٠	٥
محمد محمود احمد الحارثي	عمان	٢٥٠	٥
محمد يوسف شعبان	ابو عنته	٢٥٠	٥
فوزي محمود العلي	جسر الزرقاء	٢٥٠	٥
حمدان سلمي سالم	عمان جبل الزهراء	٢٥٠	٥
صلاح صالح	الخطه - طريق اسداده	٢٥٠	٥
علي تمره احمد منصور	جبل التاج	٢٥٠	٥
يحيى عبد الرحمن دعاس	عمان وادي الحداده	٢٥٠	٥
حسين عبد الرحمن حسن	عمان - شحن عموي	٢٥٠	٥
قيلان - مقال فشت	جبل الحاشي	٢٥٠	٥
محمد وليد موسى	"	٢٥٠	٥
موسى محمد الشبالي	وادي السير	٢٥٠	٥
صليبيا تقولا الحنو	تكي الرشيد - عموي رقم ٢١٤٣٩	٢٥٠	٥
سلامه عواد حسان	سحاب	٢٥٠	٥
عطا الله عبد المجيد دعاس	عمان جبل الجوفه	٢٥٠	٥
محمد عبد السلام جابر	القدس - باب الزاهره	٢٥٠	٥
احمد حسن القرعان	جرش	٢٥٠	٥
محمد توفيق سعد حمدان	كفر سابيا - عزون عموي رقم ٤٢٦٨	٢٥٠	٥
صالح وجه التل	وزارة المواصلات برق	١٠	٥
علي حمدان محمود	الجوفه - صالون عموي	٢٥٠	٥
خلف سليمان سليمان احمد	ناعور	٢٥٠	٥
بسكال الياس شوبلي	شركة ادبكو	٢٥٠	٥
محمد حسن عوده	ناعور - ركتور زراعي	٢٥٠	٥
غازي خليل ابراهيم شاهين	وادي السير	٢٥٠	٥
شاكر علي	القدس - غيم قلنديا	٢٥٠	٥
خليل محمد سعد	اربعسا	٢٥٠	٥
احمد يونس ابراهيم	اورسد	٢٥٠	٥

الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٢٦ محرم سنة ١٣٨٦ هـ . الموافق ١٦ ايار سنة ١٩٦٦ م . العدد ١٩٢٠

الفرس

صفحة	مجلس الامة
٨٣٦	نظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٦ تنظيم وادارة وزارة الاقتصاد الوطني
٨٣٧	نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٦ تنظيم وادارة وزارة الاشغال العامة
٨٤١	نظام صندوق التوفير لضباط القوات المسلحة الاردنية
٨٤٧	نظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٦ نظام المياه لبلدية كفرينة
٨٥٠	نظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦ نظام صندوق الادخار لافراد الامن العام
٨٥٣	نظام رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ نظام معدل لنظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص للمهندسين
٨٥٥	نظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٦ نظام الانتقال والسفر المعدل
٨٥٦	نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٦ نظام معدل لنظام اللوازم
٨٥٧	قرار رقم (٣) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٨٥٩	قرار رقم (٧) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٨٦٣	أمر اذاع رقم (٢١ و ٢٢) لسنة ١٩٦٦ صادران عن رئيس الوزراء
٨٦٤	تصحيح أخطاء

مجلس الوزراء الملك للوزراء

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور

تصدر اراءتنا بما هو آت :-

تفرض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة اعتبارا من غاية يوم الخميس الواقع في ١٩٦٦/٥/٥.

١٩٦٦/٥/٤

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء
وصفي التل

وزير الداخلية
عبد الوهاب المغالي

مجلس الوزراء الملك للوزراء

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٤/١١

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٦

نظام تنظيم وإدارة وزارة الاقتصاد الوطني

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تنظيم وإدارة وزارة الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تختص وزارة الاقتصاد الوطني بشكل عام في تنظيم التجارة الداخلية والخارجية وتنشيطها والاشراف على الشركات ومراقبتها وتوجيه الصناعة والطاقة الكهربائية وتطويرهما والاشراف عليهما وتسويق المنتجات الزراعية والاشراف على استثمار الثروات المعدنية بالتعاون مع الجهات المختصة وتتنول الوزارة في سبيل تحقيق هذه الاهداف والغايات ممارسة المهام والمسؤوليات التالية :-

أ - التجارة والشركات :-

- ١ - تنظيم العلاقات التجارية بين المملكة والدول الاخرى .
- ٢ - اعداد الاتفاقيات التجارية الدولية والاشراف على تطبيقها ومتابعة تعديلها وفقا لمتطلبات المملكة الاقتصادية وتطور منتجاتها المحلية .
- ٣ - معالجة شؤون الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة والمجلس الاقتصادي العربي بالاشتراك مع الجهات المعنية الاخرى .
- ٤ - تنظيم وتشجيع تسويق المنتجات الوطنية الصناعية والمعدنية .
- ٥ - تنظيم المعارض المحلية والدولية بالتعاون مع الجهات الاخرى المعنية .
- ٦ - تحديد سياسة الاستيراد والتصدير والاشراف على تنفيذها .
- ٧ - دراسة انشاء المناطق الحرة وتنظيم شؤونها .
- ٨ - التعاون مع الجهات المختصة باجراء الدراسات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي .
- ٩ - المشاركة مع الجهات الحكومية المختصة في تطبيق احكام شؤون مقاطعة اسرائيل .
- ١٠ - الاشراف على غرف التجارة واتحادات تسويق شؤونها بموجب القوانين والانظمة المختصة بها .

هكذا من الأصول

- ١١- الاشتراك مع الجهات المختصة في تنظيم شؤون النقل الداخلي وخاصة التقليلات السياحية .
- ١٢- الاشراف على تأسيس الشركات على اختلاف انواعها وتنظيم تسجيلها .
- ١٣- ايجاد رقابة فعالة على اعمال الشركات وفق ما تهدف اليه القوانين والانظمة المتعلقة بذلك .
- ١٤- وضع الانظمة المحاسبية التي تضمن حسابات الشركات بما يتفق مع مصلحة مساهمها ويوضح اوضاعها المالية الحقيقية .
- ١٥- مراقبة مزاولة مهنة تدقيق الحسابات .
- ١٦- دراسة مساهمة الحكومة في الشركات بالاشتراك مع الجهات المعنية .
- ١٧- تنسيب تعيين ممثلي الحكومة بمجالس ادارة الشركات التي تساهم بها وتوجيههم حسب مقتضى سياسة الحكومة بهذه الشركات وتزويدهم بالتعليمات اللازمة لتنفيذ هذه السياسة .
- ١٨- مراقبة اعمال التامين والاشراف على شركات التأمين .
- ١٩- تهيؤ وحماية حقوق الملكية التجارية والصناعية .
- ٢٠- اعداد السجلات التجارية وتنظيمها .
- ٢١- تنظيم شؤون الوكلاء والوسطاء ومكاتب الاعلان والدعاية التجارية .

ب - الصناعة والكهرباء

- ١ - تحديد سياسة التصنيع بالانظمة يصدرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الاقتصاد ودراة طلبات انشاء المصانع واصدار القرارات بشأنها على ضوء جدواها الاقتصادية ومنع انشاء الصناعات وتوسيعها الا بموافقة الوزارة .
- ٢ - اعطاء التراخيص اللازمة لاستيراد الات ومعدات المصانع .
- ٣ - دراسة طلبات المصانع في الحصول على التسهيلات والاعفاءات التي تمنحها القوانين للرجعة والتنسيب بذلك للجهات المعنية .
- ٤ - الاشراف على المصانع ورقابتها ضمانا لتنفيذ سياسة الوزارة في التصنيع وحسب مقتضى القوانين والانظمة المتعلقة بذلك .
- ٥ - تقديم المشورة الفنية للصناعات وكيفية ادارة المصانع على اساس علمية حديثة .
- ٦ - الاشراف على تدريب العاملين في الحقل الصناعي لتزويدهم بالمهارات الفنية اللازمة لادارة المصانع وتشغيلها وتسويق منتجاتها ، والاشتراك مع الجهات المختصة في توجيه وتشجيع التعليم المهني والتجاري .
- ٧ - وضع المرافعات القياسية للمنتجات الصناعية .
- ٨ - اعداد الدراسات المتعلقة بكلفة الانتاج الصناعي ، وتحديد اسعار المنتجات الصناعية المحلية ؛
- ٩ - اجراء الدراسات لحماية المنتجات الصناعية عن طريق التعريف الجمركية بالتعاون مع وزارة المالية/ الجمارك وبغير ذلك من الوسائل .
- ١٠- تشجيع استثمار رؤوس الاموال المحلية والاجنبية ، ودراسة طلبات مساهمة الاجانب في المشاريع الاردنية والتنسيب بذلك للجهات المختصة .

- ١١- اعداد قوائم للمنتجات الصناعية الوطنية لاغراض الاتفاقيات التجارية .
- ١٢- اعطاء شهادات المنشأ وشهادات نسبة الصنع الخاصة بالمصنوعات الاردنية .
- ١٣- المشاركة في تنفيذ المشاريع التي تهدف الى تطوير السياحة وخاصة ما يتعلق منها بتشجيع وتنمية الصناعات اليدوية .
- ١٤- المشاركة في اعداد الدراسات المتعلقة بوضع سياسة طويلة الاجل لتنمية مصادر القوى الكهربائية في جميع انحاء المملكة بالشكل الذي يضمن تنظيم هذا المرفق وفق متطلبات التطور الصناعي والتنمية الاقتصادية ويتماشى مع ارتفاع مستوى المعيشة في المملكة .
- ١٥- تأمين انتاج وتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها باقل التكاليف الممكنة وتحديد اسعارها بشكل عادل ومعقول لسد حاجات الاستهلاك المحلي في الانارة والخدمات الاخرى من منزلية وصناعية وزراعية وغيرها ، وتنسيق الجهود بين جميع الجهات المعنية - حكومية او اهلية - بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها .
- ١٦- تطوير مصادر الطاقة الكهربائية في المملكة والعمل على توسيع وتحسين وتنسيق وربط وتكامل محطات التوليد وتنظيم نقل الكهرباء بين مراكز استهلاكها ومصادر توليدها .
- ١٧- وضع وتطبيق مقاييس ومواصفات كهربائية موحدة .
- ١٨- توحيد وتنسيق وتطبيق الانظمة والتعليمات الادارية والمالية ذات العلاقة بتوزيع الطاقة الكهربائية .
- ١٩- الاشراف على المشاريع والمؤسسات الكهربائية ومراقبة شركات الكهرباء بالشكل السلي يضمن تنفيذ سياسة الحكومة بشأن توليد وتوزيع ونقل القوى الكهربائية .
- ٢٠- الاشراف على استثمار الثروات المعدنية بالتعاون مع الجهات المختصة .

ج - التسويق الزراعي

- ١ - تشجيع تسويق المنتجات الزراعية داخل المملكة وخارجها .
- ٢ - تنسيب التوصيات المتعلقة في تسويق المنتجات الزراعية بالاستناد للاتفاقيات التجارية مع الدول الاخرى .
- ٣ - تسهيل الاتصال بين المنتجين والمصدرين الاردنيين والمستوردين في الخارج .
- ٤ - المشاركة في الدعاية للمنتجات الزراعية الاردنية في الخارج .
- ٥ - رسم سياسة عامة لتصدير المنتجات الزراعية والتعاون مع وزارة الزراعة في توجيه الزراعة وفقا لامكانيات ومتطلبات الاسواق .
- ٦ - التوصية للاشتراك في المعارض الزراعية والمشاركة في الاشراف عليها .
- ٧ - وضع التعليمات اللازمة لتصنيف المنتجات الزراعية وتعبئتها وتخزينها وتحميلها وشحنها وفق مواصفات ومقاييس معتمدة .
- ٨ - تشجيع انشاء مراكز لتصنيف وتعبئة وتوزيع وتخزين وتحميل وشحن المنتجات الزراعية ومراقبتها والاشراف عليها .
- ٩ - تشجيع انشاء جمعيات تعاونية لتسويق الزراعي بالتعاون مع الجهات المعنية ؛

هكذا من الأشهر

المادة ٣ - تألفت وزارة الاقتصاد الوطني من الادارة العامة للوزارات والمديريات التالية : -

أ - التجارة والشركات

ب - الصناعة والكهرباء

ج - التصنيع الزراعي

المادة ٤ - يرأس كل مديرية من المديريات المبنية في المادة السابقة موظف من ذوي المقدرة والكفاءة يختاره الوزير ويسمى (مدير) .

المادة ٥ - يصدر وزير الاقتصاد الوطني التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام وخاصة ما يتعلق منها بتحديد واجبات وصلاحيات موظفي الوزارة .

المادة ٦ - تلتزم احكام اية أنظمة سابقة الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

المادة ٧ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٦٦/٤/١١

أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير التربية والتعليم بالوكالة المالية المدبلة ووزير الدفاع
عبد الوهاب الحجابي عز الدين المقي سمعان داود وصفي التل

وزير الصحة وزير المواصلات وزير الشؤون وزير الداخلية للشؤون
احمد ابو قوره فضل الدلقموني برق وبريد الاجتماعية والمعمل البلدية والقروية
قاسم الريماوي صالح يرقان قاسم الريماوي

وزير الاعلام وزير المواصلات وزير الشؤون وزير الاشغال العامة
عبد الحميد شرف سميد الدجاني حاتم الزعبي يحيى الخطيب

وزير دولة وزير المواصلات وزير الشؤون وزير الاشغال العامة
محمد طوقان اكرم زعيتر لصلحت كل اسماعيل حجازي

بسم الله الرحمن الرحيم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٤/١١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٦

نظام تنظيم وإدارة وزارة الاشغال العامة

صادر بالاستناد الى المادة ١٢٠ من الدستور

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تنظيم وإدارة وزارة الاشغال العامة لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لأغراض هذا النظام تعني الكلمات والعبارات التالية المعاني المحددة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

المملكة المملكة الاردنية الهاشمية .

الوزارة وزارة الاشغال العامة .

الوزير وزير الاشغال العامة .

الوكيل وكيل وزارة الاشغال العامة .

الطرق العامة الطرق الرئيسية والطرق الثانوية .

الابنية الحكومية الابنية التي تستعملها الدوائر الحكومية سواء كانت مستأجرة أو ملكا للدولة .

المهام والواجبات

المادة ٣ - ١ - تتولى الوزارة مسؤولية اعداد الدراسات والتصاميم والوسائل والخدمات اللازمة لإنشاء وتحسين وصيانة الطرق العامة والابنية الحكومية في المملكة وفقا للقوانين والانظمة والترتيبات المعمول بها، وتقوم الوزارة بهذه الاعمال بواسطة فروعها الرئيسية التالية :-

١ - فرع الادارة العامة والمالية .

٢ - فرع الطرق .

٣ - فرع الابنية .

٤ - فرع الخدمات .

٥ - مكتب المستشار القانوني .

ب- يجوز للوزارة ان تؤسس في المحافظات حسب التقسيمات الادارية مراكز يطلق عليها مديرية اشغال المحافظة ، كما انه يجوز للوزارة ان تؤسس فروعاً ومراكز اخرى حسب الضرورة ومقتضيات المصلحة العامة .

ج- تحدد وظائف وواجبات موظفي وزارة الاشغال العامة واعدادهم في كل قسم ولغايات احكام هذا النظام حسب الصلاحيات التي تضمنها الوزارة ضمن عدد الوظائف الذي يقرر في نظام تشكيلات الوظائف .

وكيل الوزارة ورؤساء الفروع

المادة ٤ - في سبيل تحقيق اهداف الوزارة وممارسة الصلاحيات المنصوص عليها في القوانين والانظمة الساندة والصلاحيات المفوضة لوكيل الوزارة من الوزير كما تسمح به القوانين والانظمة المتنافذة يشترط في الوكيل ان يكون مهندساً ، ويكون مسؤولاً بصورة عامة وبمباشرة امام الوزير من الناحيتين الفنية والادارية :-

- ا - ادارة شؤون الوزارة ودراس الخطوط العريضة لسياستها وتولي زمام المبادرة في تقديم الاقتراحات اللازمة الى الوزير بشأنها وتنفيذ السياسة التي يهدها اليه .
- ب - مراقبة سير العمل في الوزارة من الناحيتين الادارية والفنية وتنسيق ومراقبة تنفيذ واعمال التوجيهات العامة الى مختلف الفروع وضمان اضطلاع الموظفين باعمالهم وقيامهم بواجباتهم واتخاذ الاجراءات المؤدية الى رفع وتحسين مستوى العمل في الوزارة وتأمين التنفيذ في جميع مراحل .
- ج - اعداد ووضع مشاريع القوانين والانظمة والعمليات التي يراها لازمة لتحقيق اهداف الوزارة وتنفيذ مشاريعها وتحسين العمل فيها وتحسين جميع امكاناتها وطاقاتها لتمكينها من تادية رسالتها على احسن وجه ممكن .

المادة ٥ - يرتبط بالوكيل مباشرة موظفون يتولون ادارة فروع الوزارة المختلفة ومديرية اشغال المحافظات ومهندسة القصور الملكية ويكونون مسؤولين امام الوكيل عن الاشراف على موظفي الاقسام التابعة لهم وترتيب العمل فيها وتوزيع الاعمال على الموظفين والاشراف على سيرهم بكفاية وقاعدية والعمل على تحسينها ومراقبة تنفيذها وتولي زمام المبادرة في جميع مجالات الاصلاح والتحسين وتوجيه رؤساء الاقسام نحو انجاز الاعمال بسرعة وكفاية وتقديم اية اقتراحات بناءة الى وكيل الوزارة تهدف الى رفع مستوى العمل في الوزارة والمديريات المرتبطة بها وتنظيمها وتحسين العمل فيها وهم :-

- ١ - للمساعد الاداري ، ويكون مسؤولاً عن الاشراف على اعمال اقسام فرع الادارة العامة والمالية في الوزارة ، ومراقبة تنفيذ القوانين والانظمة والقرارات والتعليمات الوزارية .

- ب - مدير الطرق ، ويجب ان يكون مهندساً ويكون مسؤولاً عن جميع مهندسي وموظفي فرع الطرق ويقوم بالاشراف على اعمال مختلف اقسام الفرع .
- ج - مدير الابنية ، ويجب ان يكون مهندساً ويكون مسؤولاً عن جميع مهندسي وموظفي فرع الابنية ويقوم بالاشراف على اعمال مختلف اقسام الفرع .
- د - المساعد العام ، ويجب ان يكون مهندساً ويتولى الاشراف على فرع الخدمات العامة ويساعده في ذلك رؤساء مختلف اقسام الفرع .
- هـ - مدير اشغال المحافظة ، ويجب ان يكون مهندساً ويكون مسؤولاً عن جميع موظفي دائرته ويقوم بالاشراف على مختلف الاعمال والمشاريع التابعة لهذه الدائرة .

فرع الادارة العامة والمالية

المادة ٦ - يتولى ادارة الاعمال القلمية والمالية رؤساء اقسام يساعدهم في العمل محاسبون وكتبة وناسخون بقدر الحاجة ، وتوزع الادارة بين الاقسام ورؤسائها على الوجه التالي :-

- ١ - تناط برئيس الديوان ادارة شؤون وموظفي الديوان والاشراف على مخازن الوزارة وتسليم المعاملات الواردة اليها وتسجيلها ثم تحويلها للفروع والاقسام المختصة وتسجيل الكتب الصادرة وارسالها في اوقاتها للجهات المعنية والعناية التامة بحفظ كل تشريع او بخارطة او معاملة او قرار في ملفاتها الخاصة بها منظمة ومنسقة ومرفقة بأسلوب دقيق سهل التناول والمراجعة .

ب- تناط برئيس قسم الموظفين ادارة شؤون موظفي القسم والاشراف على الملفات الشخصية للموظفين والمستخدمين في الوزارة بحيث يعطي كل ملف صورة واضحة عن كل ما يتعلق بالموظف او المستخدم بمقتضى التشريعات المعمول بها والمداخلة بالخدمة المدنية ، كما يشرف على التقارير المتعلقة بهؤلاء الموظفين والمستخدمين . وتسليم المعاملات الواردة للقسم وتسجيلها وتسجيل الكتب الصادرة وارسالها في اوقاتها وكذلك الاشتراك مع رؤساء الفروع في هذه الوزارة او الدوائر الحكومية الاخرى من اجل تنظيم البرامج المتعلقة بتدريب موظفي الوزارة .

ج - تناط برئيس قسم المحاسبة ادارة شؤون وموظفي القسم والاشراف على تدقيق قوائم الحسابات والمطالبات والعطامات وصكوك الائتجار واية وثيقة اخرى لها اتصال بالدفعات ومن ثم تنظيم مستندات الدفع بعد التثبت من صحة المطالبة ومطابقتها لنصوص العقد او العطاء او الالتزام وكذلك تنظيم مستندات الرواتب وتسجيلها في التأديبات وتنظيم مستندات العلاوات والاجور ومسك السجلات للرواتب وبطاقات الموظفين والمستخدمين كما له ان يتحقق من ان الاحتياطات الكافية قد اتخذت للمحافظة على اموال الخزينة والتأمينات والطوايع وقسم الايصالات لجميع المستندات ذات القيد المالية وذلك وفقاً للنظام والاصول الماليين ، وعليه ان يطلع الوزير والوكيل على اى تبليغ او نقص بسبب نفاذ المخصصات او عدم وجودها .

د - تناط برئيس قسم الاسكان ادارة شؤون وموظفي القسم والشؤون المتعلقة باستئجار المقارات لمصالح الحكومة وتنظيم وحفظ العقود العائدة لها في ملفات خاصة لكل عقار ، وسجلات تفصيلية سهلة التناول والمراجعة .

فرع الطرق

المادة ٧ - يكون فرع الطرق مسؤولاً عن تحضير واعداد الدراسات والاحصائيات والبيانات والمخططات والتصاميم والمواصفات والشروط والوسائل اللازمة لانشاء وتحسين وصيانة الطرق العامة حسب القوانين والانظمة والتعليمات ، وينقسم بحسب طبيعة عمله الى الاقسام التالية :-

- ١ - قسم الدراسات والتخطيط ، يرأسه مهندس يسمى رئيس قسم الدراسات والتخطيط ، تناط به ادارة شؤون وموظفي القسم والاشراف على تحضير واعداد الدراسات والاحصائيات اللازمة لتصميم الطرق العامة والانشاءات المتعلقة بها وتعيين مواصفاتها وشروطها وما يلزم لها من اعمال مساحة واستملاك وتوضيحات .

هكذا من الشغل

ب - قسم التنفيذ ، يرأسه مهندس يسمى مهندس التنفيذ ، تناط به اعداد برامج الشاء الطرق العامة والاشراف على سير اعمال تنفيذها والتثبت من مطابقتها للشروط والمواصفات الفنية ومتابعة تأمين لوازيمها واحتياجاتها .

ج - قسم الصيانة ، يرأسه مهندس يسمى مهندس الصيانة ، تناط به اعداد برامج صيانة الطرق العامة وتوزيع مخصصاتها والاشراف على سير اعمال صيانتها بصورة سليمة ومطابقة للشروط والمواصفات ومتابعة تأمين لوازيمها واحتياجاتها .

فرع الابنية

المادة ٨ - يكون فرع الابنية مسؤولاً عن تحضير واعداد الدراسات والاحصائيات والبيانات والمخططات والتصاميم والمواصفات والشروط والمواصفات اللازمة لانشاء الابنية الحكومية وتحسينها وصيانتها ، وتحديد وصيانة المستأجر منها حسب القوانين وانظمة والتعاقدات ، وينقسم بحسب طبيعة عمله الى الاقسام التالية :-

١ - قسم الدراسات والتخطيط ، تناط به ادارة شؤون وموظفي القسم والاشراف على تحضير واعداد الدراسات والاحصائيات اللازمة لتنظيم الابنية وتحديد مواصفاتها وشروطها وما يلزم لها من اعمال مساحة واستهلاك وتعويضات .

ب - قسم التنفيذ ، يرأسه مهندس يسمى مهندس التنفيذ ، تناط به اعداد برامج انشاء الابنية والاشراف على سير اعمال تنفيذها والتثبت من مطابقتها للشروط والمواصفات الفنية ومتابعة تأمين لوازيمها واحتياجاتها .

ج - قسم الصيانة ، يرأسه مهندس يسمى مهندس الصيانة ، تناط به اعداد برامج صيانة الابنية الحكومية والمستأجرة لتفجها وتوزيع مخصصاتها والاشراف على اعمال صيانتها بصورة سليمة ومطابقة للشروط والمواصفات ومتابعة تأمين لوازيمها واحتياجاتها .

فرع الخدمات

المادة ٩ - يتكون فرع الخدمات العامة من الاقسام المتخصص فيها في هذه المادة وتعمل على تأمين وصيانة واصلاح لوازيم الوزارة ومبانيها وآلاتها واحتياجاتها ، كما يختص باجراء الفحوص الخيرية اللازمة للاعمال الانشائية وتقديم الخدمات الممكنة لقطاعين العام والخاص مقابل الاجور او الرسوم المقررة .

المادة ١٠ - ينقسم فرع الخدمات الى الاقسام التالية :-

١ - قسم الميكانيك ، يرأسه مهندس يسمى (رئيس قسم الميكانيك) وتناط به :-

١ - ادارة شؤون وموظفي القسم .

٢ - الاشراف على صياله واصلاح آلات وسيارات الوزارة .

٣ - تأمين وحفظ اللوازم والقطع الاحتياطية والتبديلية لها .

٤ - تشييد علف اصلاح اية آلة او سيارة تعود للوزارات والدوائر الاخرى الرسمية وغير الرسمية مقابل الاجور المقررة من قبل الوزارة عند اجراء هذا الاصلاح في مشاغها .

ب - قسم الآلات والنقل ، يرأسه مهندس يسمى (رئيس قسم الآلات والنقل) وتناط به :-

١ - ادارة شؤون وموظفي القسم

٢ - الاشراف على حفظ القيود المتعلقة بالآلات والسيارات وعملها وكل ما يتعلق بصيانتها وتأمين نقل وتوزيع الآلات الميكانيكية والسيارات على مختلف الاقسام في الوزارة ومراكز المحافظات والاولوية والمشاريع حسب الحاجة واستيفاء اجورها وفقاً للتعليمات والترتيبات التي يصدرها الوزير .

٣ - يكون مسؤولاً عن تشغيل وصيانة الآلات والسيارات وحسن استعمالها ومتابعة اصلاحها .

٤ - ان يلجأ الى الة فائضة عن حاجة الوزارة واستعمالها .

ج - مختبر المواد الانشائية ، يرأسه مهندس يسمى (رئيس مختبر المواد الانشائية) وتناط به :-

١ - ادارة شؤون وموظفي القسم .

٢ - الاشراف على تحليل المواد الانشائية وفحصها واعطاء الشهادة اللازمة بها من حيث مطابقتها او عدم مطابقتها للمواصفات العامة المحلية او المحلية .

د - قسم الاحصاء والكلفة ، يرأسه موظف يسمى (رئيس قسم الاحصاء والكلفة) وتناط به :-

١ - ادارة شؤون وموظفي القسم .

٢ - الاشراف على جميع البيانات من مختلف فروع الوزارة واسماها ومراكز المحافظات والاولوية المتعلقة بالخدمات العامة والاعمال الانشائية من ابناء وطرق وتصنيف هذه البيانات وتبويبها وعرضها بيانياً وحسابياً وتفسيرها .

٣ - متابعة استقصاء كلفة المواد والاعمال الانشائية ومقارنتها باسعار الكلفة سنة بعد اخرى .

هـ - قسم مراقبة المستودعات ، يرأسه موظف يسمى (رئيس قسم المستودعات) وتناط به :-

١ - ادارة شؤون وموظفي القسم

٢ - الاشراف على جميع مستودعات الوزارة وتدريب قيودها ومراقبة سجلاتها وحفظ اللوازم والادوات في اماكنها الخاصة بدقة وترتيب ونظام ، على ان تكون سهلة التداول ومراجعة ارسدتها على بطاقات الجرد ومقابلاتها على ارسدة السجلات كما تقتضي الانظمة المعمول بها .

٣ - الاشتراك في لجان المشتريات والمبيعات والاتلاف ؛

و - العطاءات والمشتريات ، يرأسه موظف يسمى (رئيس قسم العطاءات والمشتريات) وتناط به :-

١ - ادارة شؤون وموظفي القسم

٢ - مراقبة صحة الاعلانات ونشرها في الصحف قبل موعد فتح المناقصات وتدريب نماذج دعوة العطاءات ومراقبتها والتأكد من عدم وجود اخطاء فيها ؛

مديرية اشغال المحافظات

المادة ١١- مركز اشغال المحافظة الذي يقرر الوزير انشاءه في مراكز التقسيمات الادارية يرأسه مدير اشغال محافظة ويقوم بالاعمال والوظائف التالية في منطقة عمله :-

- ١ - اعداد البرامج لتنفيذ وتعيين وصيانة الطرق العامة والابنية الحكومية وفقا للاصول الفنية المتبعة وطبقا للتعليقات والشروط والمواصفات التي تقرها الوزارة وتوزيع تخصصات التأمين لوازيمها واحتياجاتها.
- ب - الاشراف على المشاريع والمعاملات الواردة اليه ومتابعة تسجيلها والاجابة عليها وتصديرها وحفظها وفتح الملفات الخاصة بالموظفين والمستخدمين .
- ج - توزيع المخصصات على لوائح العمل وتنظيم مستندات اجور العمال ومستندات الدفع الاخرى وتسجيلها في التأديبات وتلقيها وارسلها الى الوزارة في اوقاتها والمحافظة على اموال الخزينة واتخاذ الخطة لتطبيق وتنفيذ احكام القوانين والانظمة المتعلقة بالخدمة المدنية وغيرها والتعليقات الاخرى المالية والادارية والاشية التي تقرها الوزارة .
- د - ضبط قيرد المستودع وحفظ ممتلكاته .
- هـ - تمثيل الوزارة في عضوية اللجان المنصوص عليها في القوانين والانظمة .

مسود عامة

المادة ١٢- يجوز للوزير ان يتول وكيل الوزارة او رئيس قسم الآلات والنقل صلاحية نقل سائقي الات وسيارات الوزارة من مركز لآخر حسب مقتضيات ومتطلبات العمل .

المادة ١٣- يلبي من انظمة الموظفين والانظمة الاخرى ما يتعارض مع احكام هذا النظام .

١٩٦٦/٤/١١

أعضاء المجلس

وزير الداخلية ووزير دولة للشؤون رئاسة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
الوزراء ووزير التربية والتعليم بالوكالة المالية	المدلية	وزير الدفاع	عبد الوهاب المجالي
وزير	وزير المواصلات	وزير الشؤون	وزير الداخلية للشؤون
الصحة	برق وبريد	الاجاعية والعمل	احمد ابو قورة
وزير	وزير المواصلات	وزير الشؤون	وزير
الاعلام	ميناء طيران سكك	الاقتصاد الوطني	عبد الحميد شرف
عبد الحميد شرف	سعيد الدجاني	حاتم الزعبي	يحيى الخليل
وزير دولة	وزير	وزير	وزير
لشؤون رئاسة الوزراء	الاجاعية	الانشاء والتعمير	فرواعة
محمد طوقان	اكرم زغير	لصفت كمال	اسماعيل حجازي

نظام صندوق التوفير لضباط القوات المسلحة الاردنية

بمقتضى المادة (٨٠) من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ .

وبناء ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٦٦ ،

نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٦

نظام صندوق التوفير لضباط القوات المسلحة الاردنية

صادر بمقتضى الفقرة (د) من المادة ٨٠ من قانون القوات المسلحة رقم (١١) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسي هذا النظام (نظام صندوق التوفير لضباط القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للافظاظ والعبارات التالية المعاني المحددة لما اذناه ما لم يدل القرينة على خلاف ذلك :-

الصندوق - صندوق التوفير لضباط القوات المسلحة المؤسس بموجب هذا النظام .

القائد العام - القائد العام لقوات المسلحة الاردنية او نائبه .

المشارك - كل ضابط يدفع اشتراكا للصندوق .

الاجنة - الاجنة الادارية المؤلفة بموجب هذا النظام .

الرئيس - رئيس الاجنة الادارية .

المادة ٣ - يؤسس في القوات المسلحة صندوق يسمى (صندوق التوفير لضباط القوات المسلحة) يستهدف تشجيع الضباط على التوفير واقراضهم ما يحتاجون اليه من المبالغ بفائدة لا تتجاوز ٦٪ .

المادة ٤ - ١ - يعتبر الصندوق شخصية معنوية لها ميزانية مستقلة يمثلها رئيس الاجنة .

ب - الرئيس ان يتنوب بموافقة القائد العام او نائبه احد الضباط المحققين تقييله لدى المحاكم على اختلاف درجاتها ولتقديم الدعاوى والطلبات والالواح والمرافعة في تلك الدعاوى وتمثيله لدى دوائر الاجراء .

المادة ٥ - تتكون اموال الصندوق من :-

أ - المبالغ التي يودعها المشتركون في صندوق التوفير ، ومن فوائدها او من اية مصادر اخرى .

ب - موجودات صندوق التوفير القائم قبل صدور هذا النظام تصيب ملكا للصندوق ويلتزم بالتزاماته ويعتبر خلفا خاصا لذلك الصندوق .

المادة ٦ - ١ - يترك امر تعيين المبلغ الواجب توفيره شهريا لمقدرة المشترك ، على ان لا يقل هذا المبلغ عن خمسمائة فلس شهريا .

ب - يحق المشترك ان يودع الصندوق اية مبالغ اخرى اضافية لا يدفعه بطريق الاشتراك ويكون له الحق في استرداد رصيده كاملا متى شاء شريطة ان يعلم الاجنة بذلك قبل ثلاثين يوما على الاقل .

المادة ٧ - تستمر اموال الصندوق باقراضها لضباط وافراد القوات المسلحة بفوائد تعينها اللجنة الادارية على ان لا تزيد على ٦٪ او بايداعها في البنوك بفائدة يتفق عليها او بالطرق الاخرى التي تقرها اللجنة الادارية.

المادة ٨ - أ - لا يجوز صرف اي مبلغ بدون قرار من اللجنة .

ب - لا يجوز سحب اي مبلغ كان من اموال الصندوق الا بتوقيع رئيس اللجنة والحاسب ووفق القرار الصادر بموجب الفقرة السابقة .

المادة ٩ - أ - يقدم طلب الاقتراض بطلب على نموذج خاص الى رئيس اللجنة يبين فيه مقدار القرض وكيفية تسديده مشفوعا بكفالة من ضابطين اثنين او ضابطي صف يوافق عليها رئيس اللجنة .

ب - لدى الموافقة على طلب الاقتراض والكفالة تحدد اللجنة مقدار القرض وكيفية تسديده .

المادة ١٠ - أ - يتولى ادارة الصندوق لجنة مؤلفة من خمسة من الضباط المشتركين بينهم القائد العام لمدة سنة قابلة للتجديد .

ب - يعين القائد العام احد الضباط المشتركين رئيسا للجنة وتنتخب اللجنة من بين اعضائها قائما للرئيس وامين الصندوق .

ج - يعين القائد العام السكرتير والحاسب والكاتب وله ان يستبدلهم من وقت لآخر .

المادة ١١ - أ - تعقد اللجنة الادارية اجتماعها مرة واحدة في الشهر على الاقل .

ب - يكون النصاب قانونيا اذا حضره اربعة من اعضاء اللجنة على ان يكون الرئيس او نائيه احدهم .

ج - تصدر قرارات اللجنة بالاكثرية ، واريثس اللجنة صوت مرجح عند تساوي الاصوات .

المادة ١٢ - يناط باللجنة الوظائف التالية : -

أ - تخطيط السياسة العامة للصندوق .

ب - وضع الموازنة العامة للصندوق .

ج - مراقبة الحسابات والدفاتر التي نص عليها في هذا النظام وحفظها .

د - مراقبة استثمار اموال الصندوق .

هـ - تدقيق نتائج الجرد السنوي او اي جرد آخر يجرى للجنة ان اجراه ضروريا .

و - دراسة تقرير مدققي الحسابات السنوي وتقديم توصيائه بشأنه للقائد العام .

ز - اقرار مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة .

ح - توزيع الارباح على المشتركين بعد موافقة القائد العام .

المادة ١٣ - تبدأ السنة المالية للصندوق في اول كانون الثاني من كل سنة وتنتهي بانتهاء اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون اول من السنة ذاتها .

المادة ١٤ - يترأس اللجنة الادارية بالقيادة العامة للقوات المسلحة - فرع المدير المالي - فيما يتعلق بكافة اعمالها التي لم يحددها هذا النظام .

المادة ١٥ - أ - تحسب الدفاتر المالية التالية من قبل امين الصندوق بعد ترميمها وختمها حسب الاصول : -

١ - دفتر الصندوق ائيد المبالغ التي تدخل الصندوق ، وتصرف منه بموجب مستندات .

٢ - دفتر الاستاذ يعمي جميع معاملات الصندوق بصورة ايجالية

٣ - دفتر الافراس ويثبت فيه جميع التفاصيل المتعلقة بالقروض والمستقرضين واسماهم وتاريخ دفع الانقاسات المستحقة وفوائدها والارصدة المتبقية بعد التسديد

٤ - السجلات والدفاتر التي يتطلب النظام المالي اقتناؤها .

٥ - ملفات بارقام مناسبة للمراسلات .

ب - يشرف السكرتير على تنظيم محاضر جلسات اللجنة وتكوين القرارات فيها .

المادة ١٦ - توزع الارباح سنويا على الوجه الذي تقرره اللجنة الادارية .

المادة ١٧ - للقائد العام صلاحية اصدار التعليمات في الامور التالية

أ - تنمية موارد الصندوق

ب - اي تعليمات اخرى تكفل تنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ١٨ - يقوم ديوان الحاسبة بتدقيق وتحقيق حسابات الصندوق بتكليف من مجلس الوزراء .

المادة ١٩ - لا تترتب على الحكومة التزامات مالية من جراء تنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٦٦/٤/١٨

الحكومة العراقية

وزير الداخلية ووزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء
دولة لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	المالية	وزير الدفاع
عبد الوهاب المجالي	عز الدين المكي	سمعان داود	وصفي التل
وزير	وزير المواصلات	وزير	وزير الداخلية
الصحة	برق وبريد	الشؤون الاجتماعية والعمل	لشؤون البلدية والقروية
احمد ابو قورة	فضل الدلقموني	صالح بركان	قاسم الريماوي
وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطني	وزير	وزير
ميناء طيران سكك	وزير الخارجية بالوكالة	الاشغال العامة	الرياسة والتعليم
سعيد الدجاني	حاتم الزعبي	يحيى الخطيب	ذوكان المنادوي
وزير دولة لشؤون	وزير	وزير	وزير
رئاسة الوزراء	الانشاء والتعمير	الزراعة	الاعمال
محمد طوقان	نصيف كمال	اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف

هكذا من الأصول

نظام المياه لبلدية كفر نجرة

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٤/٣٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٦

نظام المياه لبلدية كفر نجرة

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

٥٥٠٠٠٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المياه لبلدية كفر نجرة لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يطبع نموذج خاص لطلبات الاشتراك بالمياه من قبل مجلس بلدية كفر نجرة وتباع النسخة الواحدة منه بمائة فلس.

المادة ٣ - بعد أن تجري المعاملات الرسمية اللازمة على الطلب وتدرج عليه ملاحظات دائري في الصحة والبلدية من الوجهتين الصحية والفنية يستوفى من طالب الاشتراك بالماء نفقات تأسيس قدرها دينار واحد.

المادة ٤ - يستوفى من طالب الاشتراك بالماء سلفة قدرها ديناران وتفيد هذه السلفة امانة باسم المشترك حتى نهاية مدة اشتراكه وفي حالة قصره عن تسديد ائتمان المياه المطلوبة منه يقتطع المبلغ المتحقق من هذه السلفة وعند انتهاء اشتراكه يرد اليه الباقي ، اما في حالة عدم كفاية السلفة لتسديد القيمة المطلوبة من المشترك فتحصل القيمة الباقية بالطريقة التي تحصل بها عوائد البلدية .

المادة ٥ - يكون الاشتراك بالماء بحساب المتر المكعب وتعين كمية الماء التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد خاص .

المادة ٦ - يثبت للعداد في الجهة التي يعينها موظف البلدية المسؤول ويحضر على المشترك احداث اى تبديل في وضعه او فك اختاره او اى عيب في العداد ويحضر على المشترك ان يستعمل مفتاحا يطابق المفاتيح التي تستخدم لفتح العدادات التي يجب ان تكون محفوفة ضمن صندوق مقفول وغتوم من قبل البلدية .

المادة ٧ - ١ - اذا رغب المشترك في تحويل اشتراكه لشخص آخر فعليه ان يقدم طلبا بذلك للبلدية ، بتحويل الاشتراك وبمبلغ التأمين الى الشخص الحال اليه ، الذي يصبح مشتركا مسؤولا بعد موافقته .
٢ - لا يجوز تحويل الاشتراك الا بعد دفع ائتمان المياه المحققة على المشترك الاول وبعد ذلك يصبح المشترك الحال اليه مسؤولا عن ثمن ما يستهلك من الماء .

المادة ٨ - على المشترك الذي ينتقل من مسكن الى آخر او يريد قطع اشتراكه بالماء نهائيا ان يعلم البلدية بذلك خطرا .
لتنسكن من تقدير الكمية التي يكون قد استهلكها .

المادة ٩ - لموظف البلدية المسؤول بعد اخذ موافقة رئيس البلدية الحق بقطع المساء عن المشترك لاي سبب من الاسباب التالية :-

أ - اذا لم يدفع ثمن المياه المتحققة عليه في وقت الاستحقاق (وقت الاستحقاق يعني بعد مرور اسبوع واحد من تاريخ تبليغه اشعاراً بالدفع) .

ب - اذا جرى المشترك تغييرا في تحديدات الماء سواء اكان ذلك داخل ملكه او خارجه او عبث بعداد الماء او بالتعديلات او بالأختاء بدون ان يوصل على اذن من البلدية .

ج - اذا قصر في دفع التعويضات او التعديلات او ابي مبلغ آخر مستحق للبلدية .

د - اذا عارض الموظف المفوض او اللجنة المؤلفة من قبل رئيس البلدية للفحص او التفتيش على عدادات المياه ، او تأخر او تجمع عن تطبيق احدي مواد عقد الاشتراك .

المادة ١٠ - يدفع المشترك مائتين وخمسين فلسا كرسوم اعادة وصل المساء بعد ان يكون قد منع لاحد الاسباب المذكورة في المادة السابقة .

المادة ١١ - يستوفى ائتمان المياه من المشتركين كما يلي :-

٥٠ فلس عن كل متر مكعب شهريا من متر واحد الى خمسة امتار مكعبة .

٤٠ فلس عن كل متر مكعب شهريا من ستة امتار الى عشرة امتار مكعبة .

٣٠ فلس عن كل متر مكعب شهريا من احد عشر مترا مكعبا فاكتر يستوفى من المشترك مائتان وخمسون فلسا ولو نقصت كمية المياه المستهلكة عن الخمسة امتار مكعبة كمعد ادنى شهريا .

المادة ١٢ - لرئيس البلدية الحق في تقدير الكمية المستهلكة من مقطوعة المياه خلال المدة التي يظهر فيها ان عطلا قد طرأ على العداد ، بسبب عدم تسجيل الكمية المستهلكة ، أو ادى الى تسجيل كمية اكتر او اقل من الكمية المستهلكة ويبنى التقدير بالنسبة للعدة الماثلة سابقا فيها اذا كان المستهلك مشترك او تقديرا بالنسبة لعدد افراد العائلة ويكون قرار الرئيس قطعيا .

المادة ١٣ - يعتبر ما يسجله العداد دليلا على صحة كمية المياه المستهلكة واذا شك المستهلك في صحة سير العداد فعليه ان يعلم البلدية خطيا بذلك ليقوم موظف البلدية المسؤول بفحصه ويترجم على المستدعي دفع مائتين وخمسين فلسا لقاء فحص العداد ويرد اليه هذا المبلغ اذا اتضح ان العداد غير صالح فعلا ولم يكن الخلل نتيجة للعبث به وبخلاف ذلك يقيد المبلغ لحساب البلدية .

المادة ١٤ - يعتبر ما يركب خارج محل المشترك من المواسير وتوابعها ملكا لبلدية وجزءا منها لشبكة المياه كما ان للبلدية الحق باستعمالها لصلحتها وتغييرها او نقلها من محل الى آخر ، ولا ينفق للمشارك الاعراض على ذلك .

المادة ١٥ - يتحمل المشترك كافة نفقات التعديلات من الخطوط الرئيسية حتى داخل منزله وفي حالة تلف العداد او عدم صلاحيته يكون المشترك ملزما بتغييره على نفقته الخاصة .

هكذا من المأهول

المادة ١٦- لا يحق للمشارك السماح لغيره بالاشتراك معه في المياه .

المادة ١٧- تبقى الاشتراكات والرسوم والتأمينات المعمول بها بموجب النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٨ سارية المفعول ولا يحق لأصحابها المطالبة بالفرق الحاصل من اختلاف الرسوم بين النظامين وإذا طلب المشترك السابق قطع المياه عن منزله وقصد بذلك سحب التأمينات لاسترداد الفرق بين التأمين المقرر بموجب هذا النظام والتأمين السابق لا يقبل طلب اشتراكه ثانية الا بعد دفع مبلغ ثلاثة ذنانير كرسوم تأمين .

المادة ١٨- تنفى دور العبادة التي تقام بها الصلوات من اثمان المياه التي تستهلك في المستشفيات والمدارس والجمعيات الخيرية ، شريطة عدم السماح لتأجير باخذ المياه لتستعمل خارج الماعبد .

المادة ١٩- يخصم ٥٠٪ من اثمان المياه التي تستهلك في المستشفيات والمدارس والجمعيات الخيرية .

المادة ٢٠- كل من فتح او اغلق او عث باني قفل او صياحه او اي شيء آخر من انشاءات مشروع المياه يعتبره ارتكب مخالفة ويعاقب لدى ادانته بالعقوبة المخصوص عليها بالمادة (٦٣) من قانون البلديات .

المادة ٢١- يلغى نظام المياه رقم (١) لسنة ١٩٥٨ لبلدية كفرخنة المنشور في الجريدة الرسمية بالعدد (١٤٠١) تاريخ ١ تشرين ثاني ١٩٥٨ .

١٩٦٦/٤/٣٠

احسين بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	العسكرية	وزير الدفاع
عبد الوهاب الجاني	عز الدين المكي	سمعان داود	وصفي النسل

وزير	وزير المواصلات	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الداخلية للشؤون
التربية والتعليم	يبرق ويريد	وزير الصحة بالوكالة	بلدية والقروية
ذوقان الهنداوي	فضل الدلقموني	صالح بركان	قاسم الرجايي

وزير	وزير المواصلات	وزير	وزير
الاعلام	ميناء طيران سكك	الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة
عبد الحميد شرف	سعيد البجاني	حاتم الزعبي	يحيى الخطيب

وزير دولة لشؤون	وزير	وزير	وزير
رئاسة الوزراء	الخارجية	الانشاء والتعمير	الزراعة
محمد طوقان	اكرم زغير	نصفت كمال	

نظام صندوق الادخار لافراد الامن العام

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٣

تأمر بوضع النظام الآتي . -

نظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦

نظام صندوق الادخار لافراد الامن العام

صادر بمقتضى المادة (٩٣) من قانون الامن العام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥

٠٠٠٠٠٠

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام صندوق الادخار لافراد الامن العام لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢- تعني كلمة مدير - مدير الامن العام .

تعني كلمة فرد - الضابط وضابط الصف . والشرطي .

تعني كلمة قوة - قوة الامن العام .

تعني كلمة صندوق - صندوق الادخار المؤسس بموجب هذا النظام .

تعني كلمة هيئة - الهيئة الادارية المؤلفة بموجب هذا النظام .

المادة ٣- يؤسس في مديرية الامن العام صندوق يسمى صندوق الادخار هدفه جمع الاموال لرفع مستوى الافراد وبصورة خاصة :

أ - انشاء المساكن لافراد القوة دون رتبة ضابط .

ب - القيام بالمشاريع والاعمال الاخرى التي يعود نفقها على الافراد وفي هذه الحالة يتحمل من يستفيد من هذه المشاريع التوائد مع كافة النفقات التي تترتب عليها .

ج - اقراض المشاريع الخاصة بالامن العام والامهات فيها .

د - التبرع لمن كان محتاجا من الافراد دون رتبة ضابط ، على ان لا يزيد مجموع ما يعطى للشخص الواحد على خمسة وعشرين ديناراً طيلة مدة الخدمة .

المادة ٤- أ - يتولى الاشراف على ادارة الصندوق واعماله هيئة مكونة من اربعة ضباط ورئيس بينهم المدير ويتناوب بها اصدار القرارات في جميع الامور المدرجة في هذا النظام وما ينشأ عنه من اعمال ومهام .

ب - يكون قرار الهيئة نهائياً اذا صدر عن ثلاثة اعضاء على الاقل وفي حالة تساوي الاصوات يكون الرئيس صوت مرجح .

المادة ٥- أ - تتكون اموال الصندوق من اشتراكات شهرية الزامية يدفعها الافراد للصندوق بمعدل (٢٪) من مجموع الراتب الشهري للفرد .

ب - تودع اموال الصندوق في احد البنوك المرخصة حسبما تقرر الهيئة ووفق الشروط التي تراها مناسبة ويقوم المدير المالي في النوة باقتطاع الاشتراكات شهرياً وفق الفقرة الاولى من هذه المادة .

المادة ٦ - يجري سحب الأموال ودفعها وفق مقررات الهيئة ويجوز حوالات أو شيكات موقعة من الرئيس وأمين الصندوق .

المادة ٧ - يعين المدير من غير أعضاء اللجنة أمينا للصندوق وإى فرد آخر لقيام بالهام التي يكلفه بها .

المادة ٨ - يعتبر الصندوق شخصية معنوية ويؤوب عنه النائب العام ويمثله لدى جميع المحاكم .

المادة ٩ - يقدم طلب الأراضى الى الرئيس ويؤوب فيه مقدار القرض المطلوب وكيفية تسديده ويتم بموجب قرار من الهيئة وفق الشروط الآتية :-

١ - ان لا يتجاوز مقدار القرض على اربعة امثال الراتب الشهري الاساسي للفرد .

ب - ان لا تزيد الفائدة على (٦ ٪) .

ج - ان يتكفل تسديد القرض اثنين من الافراد يوافق عليها الرئيس .

د - يسدد القرض خلال ستين من تاريخ الاقتراض وتحسم الاقساط من الرواتب الشهرية .

المادة ١٠ - ينظم الرئيس تقريرا وايضا عن اعمال الصندوق مرة واحدة كل ستة اشهر يقدمه الى المدير .

المادة ١١ - ينظم امين الصندوق تقريرا وايضا في آخر كل سنة مالية يبين فيه موجودات الصندوق والاعمال والمشاريع والقروض التي تمت وما اصاب الصندوق من ربح او خسارة .

يعرض هذا التقرير على الهيئة لاتخاذ الاجراءات والقرارات التي ترى انها في مصلحة الصندوق .

المادة ١٢ - تنظم دفاتر الصندوق بشكل يتواءم مع ما نصت عليه انظمة الازام المعمول بها .

المادة ١٣ - لدى انتهاء خدمة الفرد تماد اليه كافة المبالغ المتحققة له تجاه الصندوق مع فوائدها بمعدل لا يزيد على (٦ ٪) .

المادة ١٤ - يجري ديوان الحاسبة تدقيق ومراجعة موجودات الصندوق واعماله ويقدم التقارير بشأنه بقرار من مجلس الوزراء .

١٩٦٦/٤/٢٣

احسين بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة وزير

لشؤون رئاسة الوزراء المالكية

عبد الوهاب الخالدي عز الدين المسقي

وزير الصحة وزير المواصلات

الصحبة برق وبريد الاجتاعية والعمل

فضل الدلقموني صالح بركان قاسم الريماوي

وزير المواصلات وزير

ميناء طيران سكك الاقتصاد الوطني

سعيد الدجاني حاتم الزعبي

وزير دولة وزير

لشؤون رئاسة الوزراء الخارجية والتعمير

محمد طوقان اكرم زهير

عبد الحميد شرف

نظام معدل لنظام المدروات الفنية وعمدوات الاختصاص للمهندسين

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما اقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٣ .

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦

نظام معدل لنظام المدروات الفنية وعمدوات الاختصاص للمهندسين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المدروات الفنية وعمدوات الاختصاص للمهندسين لسنة ١٩٦٦) ويقترح النظام رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام احد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٩) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

(٩) يسرى هذا النظام على المهندسين المعينين برواتب شهرية مقطوعة او بعقود او بالاجور اليومية على اساس مقدار الراتب الاساسي فيما لو صنفوا ، شريطة ان تسمح بذلك التخصصات المرصودة لهذه الغاية ، ويحدد الراتب الاساسي بعد تزويد رئيس ديوان الموظفين بالاوراق الثبوتية التي تبين المؤهلات والخبرة والاستثناس برأيه . وفي حالة وقوع خلاف حول تحديد الراتب يحال الامر الى رئيس الوزراء مع بيان اسباب الخلاف .

١٩٦٦/٤/٢٣

احسين بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة وزير

لشؤون رئاسة الوزراء المالكية

عبد الوهاب الخالدي عز الدين المقي

وزير الصحة وزير المواصلات

الصحبة برق وبريد الاجتاعية والعمل

فضل الدلقموني صالح بركان قاسم الريماوي

وزير المواصلات وزير

ميناء طيران سكك الاقتصاد الوطني

سعيد الدجاني حاتم الزعبي

وزير دولة وزير

لشؤون رئاسة الوزراء الخارجية والتعمير

محمد طوقان اكرم زهير

عبد الحميد شرف

هكذا من الأعمال

نظام العمل

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٥
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٦

نظام الانتقال والسفر المعدل

==

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الانتقال والسفر المعدل لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع النظام رقم ١٦ لسنة ١٦ المثلث اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة (٣٤) من النظام الاصيل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) التالية اليها . - ب - ينس من (نظام السلك السياسي الاردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢) اية احكام تتعلق بالانتقال والسفر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

١٩٦٦/٤/٢٥

أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	العدلية	وزير الدفاع
عبد الوهاب الحجابي	عز الدين المفتي	سمعان داود	وصفي التل
وزير	وزير المواصلات	وزير الشؤون	وزير الداخلية للشؤون
الصحة	برق وبريد	الاجتماعية والعمل	البلدية والقروية
فضل الدلقموني	صالح بركات	قاسم الرماوي	
وزير المواصلات	وزير	وزير	وزير
ميناء طبريا سكك	الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة	الريسية والتعليم
سعيد الدجاني	حاتم الزعبي	يحيى الخطيب	ذوقان الهنداوي
وزير دولة	وزير	وزير الانشاء	وزير
لقانون رئاسة الوزراء	الخارجية	والتعمير	الزراعة
محمد طوقان	اكرم زعير	لصفت كمال	عبد الحميد شرف

نظام العمل

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٦

نظام معدل لنظام اللوازم

صادر بمقتضى المادة (١٢) من قانون المؤسسة الاقتصادية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده

==

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللوازم المؤسسة الاقتصادية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع نظام اللوازم رقم (٨٥) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما بعد بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من النظام الاصيل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة التالية اليها :
« يجوز للمدير العام في بعض الحالات حصر تقديم العروض في مالا يقل عن ثلاثة اشخاص او شركات او مؤسسات تعمل في معين او لتجهيزات معينة تستدعي الضرورة عدم الاعلان عنها » .

المادة ٣ - تعدل المادة (٦) من النظام الاصيل بحذف الفقرة (ج) منها .

المادة ٤ - تعدل المادة (٨) من النظام الاصيل بشطب ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

- أ - يعرض رئيس لجنة العطاءات قرارات اللجنة على رئيس المؤسسة خلال الفترة التي تحددها شروط العطاءات الصادرة من المؤسسة لصلاحيه هذه العطاءات او تمديداتها . وعلى الرئيس خلال الفترة المذكورة او تمديداتها ان يتخذ قرارا بالتصديق او النقض ولا يعتبر القرار نافذا الا اذا بلغ من اجل عليه العطاء بالاحاطة خطيا خلال الفترة المذكورة .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٢) من النظام الاصيل بشطب ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

- أ - لا تلزم لجنة العطاءات باحالة اى عطاء على مقدمي اقل الاسعار .

المادة ٦ - تعدل المادة (١٢) من النظام الاصيل بحذف عبارة :

(بناء على اسباب يبينها في قرارها) الواردة في آخر الفقرة (ب) منها) .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة (١٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
(١٣) - لا تقبل العطاءات البرقية او التي ترد متأخرة الا اذا رأت لجنة العطاءات خلاف ذلك وقضا
للمقتضيات المصلحة العامة ، ويجوز دعوة المناقصين لحضور جلسة فتح العطاءات ويجوز بدفع
المظاريف الدخول في مفاوضة مع مقدمي افضل العطاءات المقبولة او مندوبيهم للزول عن التحفظات او
بعضها اذا كانت عطاءاتهم مقترنة بتحفظات) .

المادة ٨ - تعدل المادة (١٧) من النظام الاصلي بخلف عبارته :
(ولا تتجاوز باي حال (٢٥٠,٠٠٠) مائتين وخمسين ألف دينار) الواردة في الفقرة (ب) منها
بعبارة (وذلك بتسليم من المدير العام) الى آخر تلك الفقرة .

١٩٦٦/٥/٤

احمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	العربية	وزير الدفاع
عبد الوهاب المجاني	عز الدين المكي	سمعان داود	وصفي التل
وزير	وزير للمواصلات	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الداخلية للشؤون
الترفيه والتعليم	بروق وزيرو	وزير الصحة بالوكالة	بلدية والقروية
دوقان الهنداوي	فضل الدلقموني	صالح بركان	قاسم الرياوي
وزير	وزير للمواصلات	وزير	وزير
الاعلام	ميناء طيران سكك	الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة
عبد الحميد شرف	سعيد الدجاني	حاتم الزعبي	يحيى الخطيب
وزير دولة لشؤون	وزير	وزير	وزير
رئاسة الوزراء	الخارجية	الانشاء والتعمير	الزراعة
محمد طوقان	اكرم زعبي	نصفت كمال	

قرار رقم (٣)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٦/٣/٩ رقم ن/م/١٠/٣٤٦٥ اجتمع الديوان الخاص
بشعر القوانين لاجل تفسير المادة ٩٩ من نظام الموظفين رقم ١ لسنة ٩٥٨ وبيان ما اذا كان الموظف الذي يعين
وزيرا يعتبر مستقila فلا يستحق الرواتب والملاوات عن مدة الاجازة التي كان يستحقها فيها لو بقي في الوظيفة ام لا
يعتبر مستقila فيستحق هذه الرواتب والملاوات .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٣/٥ وتدقيق النصوص القانونية
نين ان المادة ٩٩ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (يستحق الموظف الذي تنتهي خدمته في الحكومة لأي سبب كان
ما عدا النزول والاستقالة من الوظيفة الرواتب مع الملاوات عن مدة الاجازة التي كان يستحقها فيها لو بقي على رأس
العمل ، وتؤدى هذه الرواتب والملاوات دفعة واحدة عند انفكاك الموظف عن العمل .. الخ) .

ويستفاد من هذا النص ان واضع النظام قدحرم الموظف الذي تنتهي خدمته في الحكومة من الرواتب والملاوات
عن مدة الاجازة التي كان يستحقها فيها لو بقي على رأس العمل في حالتيه فقط هما الاستقالة او العزل .

وحيث ان الاستقالة كما عرفتها المادة ١٨١ من نظام الموظفين هي انتهاء خدمة الموظف بناء على طلبه الخطي
وموافقة المرجع المختص عليها خطيا ، وأنه يجب على الموظف المستقيل ان يستمر في عمله الى ان يبلغ قرار قبول الاستقالة
او ان تقضي مدة ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها دون ان يفصل فيها .

فان الموظف الذي يترك الخدمة دون ان يقدم استقالته على الوجه المبين آتفا لا يعتبر مستقila بل تعتبر خدمته
متوبة وينطبق عليه حكم الفقرة الاولى (أ) من المادة ١٨٠ من نظام الموظفين على اساس انه فاقد الوظيفة لاستقيلته .

وحيث ان المادة ٩٩ لا تحرم الموظف الذي ينتهي عمله في حالة فقدانه لوظيفته من الرواتب والملاوات عن مدة
الاجازة وانما تحرمه من ذلك في حالة الاستقالة او العزل فقط كما اسلفنا .

فان الموظف الذي يعين وزيرا دون ان يقدم استقالته من وظيفته التي كان يشغلها يستحق الرواتب والملاوات
عن مدة الاجازة

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر في ١٩٦٦/٣/١٢

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مستلوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	بتفسير القوانين
المالية	لرئاسة الوزراء	الثاني	رئيس محكمة التمييز	الاول
مدير ضريبة	مخالف	بشير الشريقي	موسى الساكت	علي مدجار
جمال الحسن	شكري المهنتي			

هكذا من الأشغال

قرار الخالفة

النص المطلوب تفسيره . -

نص المادة (٩٩) من نظام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ وهو (يستحق الموظف الذي تنتهي خدمته في الحكومة لأي سبب كان ما عدا العزل والاستقالة من الوظيفة الرواتب مع العلاوات عن مدة الاجازة التي كان يستحقها فيما لو بقي على رأس العمل وتؤدي هذه الرواتب والعلاوات دفعة واحدة عند انفكاك الموظف عن العمل وإذا أعيد إلى الخدمة قبل انتهاء مدة الاجازة المذكورة فتنقطع من راتبه المبالغ التي يكون قد استوفاه عن المدة الباقية من الاجازة .

السؤال الذي استدعى التفسير . - . -

إذا وقع الاختيار على موظف من الحكومة وصدرت الإرادة الملكية بتعيينه وزيراً فترك وظيفته وأصبح وزيراً دون أن يكون بين تركه الوظيفة وتسلمه منصب الوزارة فاصل زمني هل يستحق الموظف المذكور بدل الاجازة بمقتضى نص المادة (٩٩) من نظام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ ؟

١ - إذا قلنا نظراً فاحصة على المادة (٩٩) موضوع البحث نجد أن هذه المادة تشترط حصول الموظف على بدل الاجازة المستحقة له لو بقي على رأس عمله الشرطين التاليين : -

أ - انتهاء خدمة الموظف في الحكومة .

ب - أن يكون انتهاء الخدمة لأي سبب كان ما عدا العزل او الاستقالة من الوظيفة .

٢ - للاجابة على السؤال الذي استدعى التفسير ينبغي النظر فيما إذا كان الشرطان الاتفا المذكور متوفرين في حالة الموظف الذي يعين وزيراً وعندما يقال بأن من حقه ان يتقاضى بدل الاجازة المستحقة له وهو على رأس عمله كوظف او ان ذبلك الشرطين غير متوفرين فيقال ان لا حق له ببدل هذه الاجازة .

٣ - فيما يتعلق بشرط انتهاء خدمة الموظف في الحكومة :

من اجل القول فيما اذا كان هذا الشرط متوفراً في واقعة السؤال الذي استدعى التفسير ينبغي ان نتوصل الى معرفة غرض الشارع من اعطائه بدل الاجازة للموظف الذي تنتهي خدمته في الحكومة ونحن نرى ان الشارع حصر اعطاء بدل الاجازة في الموظف الذي لم تنق له علاقة بالحكومة وانقطع عمله فيها بلا رغبة منه ودون ذنب استوجب عزله لمخرج من كنفها ومكفول عيشه فيبال حياة جديدة فمثل هذا الموظف يستحق العطف والتعويض عليه .

ان هذا الوضع غير متوفر في حالة الموظف الذي يعين وزيراً فهو قد بقي في خدمة الحكومة وفي مكان البرورة منها مع زيادة في الراتب والرتبة والجاه والتعويض يعطى للذي ينحدر لا للسلبي يصعد . وبمعنى أوضح يعطى التعويض الخاسر لا لاراج وظاهر نص المادة (٩٩) التي نحن بصدد تفسيرها يؤيد ذلك حيث قالت هذه المادة (الموظف الذي تنتهي خدمته في الحكومة) فاستعمل واضح النظام عبارة (تنتهي خدمته في الحكومة) بدل (تنتهي وظيفته) فهذه من عبارته انه يريد مجالا اوسع من الوظيفة . وبهذا المفهوم فنحن نرى ان الخدمة في الحكومة تشمل الوظيفة والوزارة . يضاف الى ذلك انه بالنسبة للمحرق المالية فان الوزراء يعتبرون بمحكمة الموظفين ومماثل ذلك نظام الانتقال للسريديهم (٧) لسنة ١٩٥٣ . فقد اعتبر الوزراء للأفراض المالية من جملة الموظفين .

٤ - فيما يتعلق بشرط (ان يكون انتهاء الخدمة لأي سبب كان ما عدا العزل والاستقالة من الوظيفة)

فان المادة ١٨٠ من نظام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ تنص على ما يلي . -
تعتبر خدمة الموظف منتهية لاحد الاسباب التالية . -

أ - الاستقالة او فقد الوظيفة

ب - إلغاء الوظيفة .

ج - بلوغ السن المقررة لترك الخدمة او الاحالة على التقاعد .

د - عدم الايالة الصحية .

هـ - فقد الجنسية الاردنية

و - الحكم بالحبس لمدة تزيد عن شهر واحد .

ز - العزل

ان اسباب انتهاء خدمة الموظف المذكورة اتنا جاءت على سبيل الحصر وان هذا الحصر لا يشمل بعدم ذكر الوفاة من جملة هذه الاسباب لان حادث الوفاة يبين وجود الموظف كله فهو من البداية يمكن لا يحتاج معه الى النص .

وبالنسبة لواقعة السؤال موضوع البحث فان الاستقالة او فقد الوظيفة هما السببان الجديران بالبحث لان باقي اسباب انتهاء الوظيفة غير قائمة فلا ضرورة للتعرض اليها

فن جهة الاستقالة فانه بالرغم من عدم وجود استقالة خطية فان محكمة التمييز بصفتها محكمة عدل عليا وهي اعلى محكمة في البلاد اصدرت قراراتين احدهما برقم (٦٨) لسنة ١٩٦٠ والاخر برقم (٢٥) لسنة ١٩٦٥ قررت فيها ان هناك ما يسمى « بالاستقالة الضمنية » في حالة ترك الموظف لوظيفته والتحاقه بعمل لا يعتبر وظيفة حكومية . وان القرارين المذكورين صدرتا ونظام الموظفين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ ما يزال معمولاً به وهو النظام الذي نحن بصدد تفسير المادة (٩٩) منه . فبالاستناد الى هذين القرارين اذا قلنا مع الاكثرية المحترمة بان الموظف الذي يعين وزيراً تكون وظيفته قد انتهت عند تعيينه وزيراً فان هذا الانتهاء يعتبر استقالة ضمنية طبقاً لما قرره المحكمة . واذا قلنا مع الاكثرية ان ذلك لا يشكل استقالة صريحة فان الضمنية فان الامر على اية حال لا يشكل فقدان الوظيفة اطلاقاً لاسباب التالية . -

اولاً - من الرجوع لنص المادة (١٨٤) نجد ان هذا النص يقول (يعتبر فاقدا وظيفته ما لم توجد اسباب مبررة الموظف الذي ينقطع عن عمله دون اذن مدة اكثر من سبعة ايام) وواضح من هذا النص لا بد انه من وجود قرار من جهة مختصة لاعتبار الموظف فاقدا وظيفته ، لان موضوع فقدان الوظيفة يؤلف قضية لا بد من اصدار قرار فيها بعد التحقق من وجود اسباب مبرره وبعد التحقق من ان الموظف انقطع عن عمله مدة اكثر من سبعة ايام . ان مثل هذا القرار لم يصدر باعتبار الموظف الذي عين وزيراً فاقدا لوظيفته .

ثانياً - اذا قلنا تجوز بان الموظف يعتبر فاقدا وظيفته عندما يعين وزيراً فما هو قول الاكثرية المحترمة لو ان الوزارة استقالت خلال اسبوع من تاريخ دخول هذا الموظف وزيراً فيها . هل يعود الى وظيفته ام لا ؟ اذا اخذنا بوجهة نظر الاكثرية المحترمة فانه يعود الى وظيفته لانه لم يمتح حل تركه الوظيفة مدة اكثر من سبعة ايام . ان هذه النتيجة في اجابادنا هي نتيجة غير منطقية تريباً بالشارع ان يكون قد قصدنا . وبالتالي فان فقدان الوظيفة في الواقعة التي استدعت التفسير غير متحقق من الناحية القانونية .

هكذا من الأشغال

النتيجة

على هدى ما تقدم وبما ان الموظف الذى يعين وزيرا بدون فاصل زمني يظل مستمرا في خدمة الحكومة وان انتقاله من الوظيفة الى الوزارة لا يعتبر استقالة ولا فقدان وظيفة ولا اى سبب آخر من اسباب انتهاء الوظيفة فانسا تخالف الاكثريه وتقرر بان الموظف الذى يعين وزيرا لا يستحق الاجازة المنصوص عليها في المادة (٩٩) السالفة الذكر.

١٩٦٦/٤/١٧

ممثل وزارة المالية
مدير دائرة ضريبة الدخل
(جمال الحسن)

المستشار الحقوقي
لرئاسة الوزراء
(شكري المهنتي)

قرار رقم (٧)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٠٠٠٠٠٠

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٥/١٢/٤ رقم ن/٢٠٨٦٣/٧ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة الثانية من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ على ضوء المادة (١١) من قانون ضريبة الدخل رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ وبيان ما اذا كان من حق المكلف ان ينسب عنه شخصا عاديا ليعطيه في الاجراءات المبحوث عنها في المادة ٣٧ المشار اليها ام انه يتوجب ان يكون الممثل من المحامين المجازين .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٦٥/١١/٢٥ وتديق النصوص القانونية بين لنا .

١ - ان المادة الثانية من قانون نقابة المحامين النظاميين تنص على ان تمثيل الموكلين لدى جميع المجالس واللجان الرسمية والمحكمين وموظفي الادارة والدوائر الرسمية والمؤسسات العامة على اختلاف انواعها هو من وظائف المحامين النظاميين وان المادة ٢٥ تمنع غيرهم من الاشتغال بهذه الامور .

٢ - ان الفقرة الاولى من المادة ٣٧ من قانون ضريبة الدخل المشار اليه تنص على ما يلي (يجوز لمأمور التقدير ان يرسل كل ما رأى ذلك ضروريا اشعارا خطيا الى اي شخص يكلفه فيه ان يعد ويقدم اليه خلال مدة معقولة يحددها في الاشعار المذكور معلومات مفصلة او كشوف اضافية بشأن اية مسألة من المسائل التي يقضي هذا القانون الحصول عليها او تقديم كشوف او معلومات بشأنها كما يجوز له ايضا ان يطلب الى ذلك الشخص ان يحضر بنفسه او يرسل وكيل او ممثلا او اي شخص اخر نيابة عنه وان يبرز للفحص السجلات الحسابية والمستندات والكشوف وايه قيود يرى مأمور التقدير لزوما لفحصها) .

وبستفاد من نص هذه الفقرة ان القانون لا يشترط في الشخص الذي يحضر امام مأمور التقدير نيابة عن المكلف ان يكون من المحامين النظاميين بل يجوز ان يكون شخصا عاديا كما هو واضح من عبارة (ان يحضر بنفسه او يرسل وكيل او ممثلا او اي شخص اخر نيابة عنه) .

وهذا هو استثناء من القاعدة العامة المقررة في المادة الثانية من قانون نقابة المحامين النظاميين التي اناطت حق تمثيل الموكلين لدى الدوائر الرسمية بالمحامين .

هذا ما نقرره في تفسير المادتين المطلوب تفسيرهما .

١٩٦٦/٣/١٣

مستشار الحقوقي /	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مدير ضريبة الدخل	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	بتفسير القوانين
جمال الحسن	لرئاسة الوزراء	بشير الشريقي	مومى الساكت	علي مسهار

هكذا من الأصول